

## الأحداث الإرهابية في فرنسا: بين الإرباك الأمني وسبل مكافحة الإرهاب

نسرين قرابسي

طالبة دكتوراه، مخبر الأمن في منطقة المتوسط جامعة باتنة 1

[nesrinenouvelle@outlook.fr](mailto:nesrinenouvelle@outlook.fr)

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المقاربة الفرنسية لمكافحة الإرهاب خصوصا بعد سلسلة الأحداث الإرهابية التي ضربت قلب العاصمة الفرنسية باريس سنة 2015 م، وما تخللته من انعكاسات على امن الدولة الفرنسية بجميع مستوياتها: مواطن ودولة، وتحليل وإبراز القطاعات الأمنية الأشد تأثرا بالإرهاب. كذلك تحاول هذه الدراسة الكشف عن أهم الجهود التي تقوم بها فرنسا للقضاء على الظاهرة الإرهابية في فرنسا وعلى الساحة الدولية. خصوصا وان الإرهاب قد انتشر في بقية دول أوروبا كبلجيكا واسبانيا والمانيا... وبالتالي ارتفع مستوى التهديد الأمني على القارة الأوروبية بأكملها. ومنه هذه الدراسة تهتم أيضا بتقييم هذه المقاربة الأمنية وإبراز مدى فعاليتها في مكافحة الإرهاب، وإمكانية الاستفادة من تجربتها لتفعيل الأمن في فرنسا والقارة الأوروبية.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب، فرنسا، الأمن.

### Abstract:

This study aims to highlight the French approach for struggling against terrorism especially after the last terrorist facts which affected the French capital; Paris in 2015 and the disadvantages caused to the French state security; either to the people or to the state, and to analyze and show off the most affected security fields by terrorism. Moreover, this study tries to show the most important efforts made by France to break up this terrorist phenomenon in France as well as in the world especially while this phenomenon expanded through the other European countries such as Belgium and Spain Germany, this is why the security threat increased all over Europe. Consequently, this study aims also to estimate this security approach and show off its efficiency to struggle against terrorism and possibility to take profit from its experience to empower security in France and in the European continent.

**Keywords:** terrorism, France, security.

مقدمة:

على الرغم من قدم الإرهاب كظاهرة، إلا أن أساليبه ووسائله المستخدمة وسرعة انتشاره، عرفت تطورا كبيرا. فالإرهاب اليوم ينمو وينتشر ويهدد امن الإنسان بجميع نواحيه، هذه الظاهرة مؤرقة لجميع شعوب ودول العالم دون استثناء. وفرنسا كغيرها من الدول لم تسلم من خطر الإرهاب فوق أراضيها حيث عرفت العديد من الهجمات الإرهابية التي انعكست سلبا على أمنها ومصالحها.

لم تشهد فرنسا مناهجًا من الإرهاب مماثلا منذ الثمانينيات عندما تعرضت البلاد لموجة مهمة من الهجمات، والتي بدأت في 29 مارس 1982، وانفجرت قنبلة في قطار يربط Paris باريس بتولوز Toulouse . انتهت في 17 سبتمبر 1986 مع الهجوم على شارع Rennes في باريس. تعرضت فرنسا أيضاً لسلسلة من الهجمات بالقنابل بين عامي 1995 و1996، كانت أشدها قتلا في متروسان مشال Saint-Michel. وفي عام 2012 مع عمليات القتل في مونت وبان Montauban وتولوز Toulouse التي قام بها محمد مراح. (<https://bit.ly/2km2tWa>) كما انه ما شهدته الدولة الفرنسية سنة 2015 مع الحادثة الإرهابية على مجلة شارلي ايبودا كان بداية لهجمات إرهابية متتالية وانتشرت في العديد من الدول الأوروبية.

وقد تزايدت قلق الحكومات الغربية بالتأكيد بعد هجمات باريس الإرهابية في كانون الثاني/ يناير 2015 ضد مجلة شارلي أيبودا التي حصدت اثني عشر قتيلًا، ثم تلاها بعد يومين اعتداء آخر على سوبر ماركت في شرق باريس مخلفا أربعة قتلى وضمت الخلية الإرهابية في باريس ثلاثة مشبوهين: شقيقان (سعيد كواشي، 34 سنة وشريف كواشي، 32 سنة، الذي كان في صفوف القاعدة المركزية في اليمن، فرع من "القاعدة في شبه الجزيرة العربية")، وحميد كوليبالي، 32 سنة (مقاتل يزعم الانتماء إلى "داعش")، ولم تُثر المذبحة في باريس في كانون الثاني / يناير وتشرين الثاني/ نوفمبر سنة 2015 فزع الفرنسيين قاطبة فحسب، بل تدرجت تداعياتها إلى كل شارع في أوروبا. ( جرجس، 2016، ص 52). تنوعت مصادر الإرهاب في أوروبا عامة وفرنسا خاصة، ما بين الإرهاب الفردي وإرهاب داعش وأبين ما يسمى بالذئاب المنفردة والخلايا النائمة، واختلفت وسائلها بين الانتحار والقتل والطعن والدس كل هذه العوامل المرتبطة بالهجمات الإرهابية في فرنسا ولدت تحد كبير لتوفير الأمن للمواطن الفرنسي بالدرجة الأولى ولضمان حقوقه وحرياته، مما وجب على البعض القول أن فرنسا في حالة حرب على الإرهاب.

الإشكالية: كيف أثرت الأحداث الإرهابية في فرنسا على أمنها وعلى مقاربتها في مكافحة الإرهاب؟

وبغرض تسهيل الموضوع وضعنا الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1 ما هي الجوانب الأمنية الأكثر تضررا من الإرهاب في فرنسا ؟
- 2 وكيف تقوم فرنسا بمكافحة الإرهاب؟
- 3 ما مدى نجا عتها في مكافحة الإرهاب ؟

وللإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

الفرضيات:

\* كلما وقعت هجمات إرهابية في فرنسا كلما ارتفع مستوى التهديد الأمني السوسيو- اقتصادي.

\* تعتمد فرنسا في مكافحة الإرهاب على المقاربات القانونية داخل إقليمها في حين تقوم بتعزيز دور العامل العسكري خارج إقليمها.

#### المنهجية:

وبما أن ظاهرة الإرهاب في فرنسا تتطلب الوصف والتحليل لتسهيل الفهم وبهذا اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة تأثير الإرهاب على الأمن في فرنسا وسبل مواجهته.

ومن أجل التعمق والإلمام بالموضوع سنتطرق إلى النقاط الأساسية الآتية:

1: تداعيات الإرهاب على المسألة الأمنية في فرنسا.

2: جهود الدولة الفرنسية في مكافحة الإرهاب.

3: تقييم المقاربة الفرنسية في مكافحة الإرهاب .

1: تداعيات الإرهاب على المسألة الأمنية في فرنسا.

#### أ- تداعيات الإرهاب على الأمن المجتمعي الفرنسي

مع تطور مفهوم الأمن خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة واهتمام الباحثين بأمن الإنسان وكل ما يتعلق به وذلك اعتبارا من التهديدات الجديدة المحتملة والتي تمس الإنسان بمستويات مختلفة كالأمن المجتمعي والمخاطر التي يمكن أن يواجهها حيث اهتمت مدرسة كوبنهاجن بالدراسة والتعمق فيه.

مدرسة كوبنهاجن نادى بتوجيه التفكير إلى المخاطر التي لها خصائص معينة كاستعمال القوة، واستغلال السلطات، وحرمان المواطن من الحقوق والحريات الشخصية، وكذلك أكدت التهديدات التي تستهدف الإنسان والمؤسسات والتي هي في الواقع موجهة للنيل من الدولة والمجتمع. (سعداوي، 2015، ص 13) ومن هنا اثبت مفهوم الأمن المجتمعي ومن رواه "بارى بوزان" و"اول وايفر".

ويرجع "لبارى بوزان Barry Busan" السبق في المبادرة بإثارة أولى التساؤلات حول العلاقات التي تربط الأمن بالدفاع ومحاولة بناء مفهوم جديد للأمن. حيث أكد في كتابه "الدول والخوف « states and fear » الصادر سنة 1983م، أن الأمن لا يجب أن يقتصر على الأمن الوطني (أوامن الدولة) بل يحتاج إلى التوسع ليشمل قطاعات وأطرافا أخرى، عسكرية وسياسية واقتصادية وبيئية وكذلك الهوية وهوما تجسده الرسوم المتعلقة (بالدراسات الأمنية، الهوية التهديدات الوطنية والشخصية). (بن العجبي بن عيسى، 2011، ص 37، 38).

وفي سياق مقاصد مدرسة "كوبنهاجن"، فإن الأمن المجتمعي متعلق أساسا بالخوف إزاء التهديدات التي قد تتعرض لها الهوية المجتمعية، قد تتراوح من قمع في التعبير عنها إلى التدخل في قدرة المجتمع على إنتاج نفسه، ويشمل ذلك خطر استخدام اللغة، الأسماء، اللباس، أو إغلاق أماكن العبادة والتعليم، وصولا إلى إبعاد أو قتل أفراد من المجتمع، وأما التهديدات الموجهة إلى إنتاج وإعادة إنتاج المجتمع فهي تتخذ شكل التطبيق المستدام للتدابير القمعية التي تتخذ ضد التعبير عن الهوية، مثل خطر عمل المؤسسات التي تنتج اللغة والثقافة، بشكل يتسبب في عرقلة انتقال الهوية عبر سيرورتها التاريخية. (كواشي، 2017، ص 80) حيث أن

خوف الفرنسيين من الإسلام كهوية مجتمعية متنامية ودخيلة على المجتمع الفرنسي، تجلت مظاهره العديدة على المجتمع الأوروبي وتصاعدت حدتها مع الأحداث الإرهابية، خصوصا وأن معظم منفعي الهجمات الإرهابية مسلمون وهوما زاد من حدة الخوف والارتباكات في وسط المجتمع الفرنسي.

شهدت ظاهرة الاسلاموفوبيا انتشارا كبيرا في الآونة الأخيرة، لاسيما في فرنسا، فقد أظهرت بعض الإحصائيات الحديثة التي كشف عنها المرصد الوطني لمكافحة الاسلاموفوبيا في فرنسا أن الأحداث المرتبطة بمعاداة الإسلام قد ارتفعت بنسبة 70% في فرنسا سنة 2015 مقارنة بيناير 2014. وذلك نتيجة لأحداث الهجوم على صحيفة "تشارلي ابيدو". وهوما دفع برئيس المرصد الى التصريح بان " مشكلة الإسلام والمسلمين بدأت تتحول إلى هستيريا جماعية في فرنسا". (السنوسي، 2016، ص 9) ارتفعت نسبة الأفعال المعادية للمسلمين في أعقاب هجمات يناير في باريس، وفقاً لتقرير جماعة "ضد الإسلاموفوبيا في فرنسا" فوصلت إلى مائة وعشرين حادثة معادية للمسلمين في ثلاثة أسابيع فقط في فرنسا، البلد التي لديها أكبر نسبة مسلمين بأوروبا فيما حوالي أربعة ملايين وسبع من عشرة أو سبعة ملايين ونصف مليون من السكان وفقا لعام ألفين وعشرة. فقد سجل "المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية" أن هناك حوالي مائتان واثنتان وعشرون حالة كراهية للإسلام في الربع الأول من عام ألفين وخمسة عشر مقارنة مع سبع وثلاثين حالة فقط في خلال نفس الفترة من عام ألفين وأربعة عشر فتصل الزيادة بذلك إلى خمس مائة في المئة. (<https://bit.ly/2khO65b>) بالنسبة للمسلمين الذين يعيشون في الغرب، فقد جعلت هذه الحادثة التطرق لقضية الإسلام في أوروبا يتسع مده خارج إطار "التكامل"، حيث لم يعد ينظر إلى الإسلام على انه يشكل تهديدا للهوية والثقافة والديموغرافيا والمجتمع الأوروبي فحسب، بل أيضا تهديدا سياسيا وأمنيا للعالم الغربي برمته. (التقرير الثامن لمرصد منظمة التعاون الإسلامي بشأن ظاهرة الاسلاموفوبيا، 2015، ص 31).

وهذا ما يؤثر على العلاقات ويشكل أزمة بين أفراد ومكونات المجتمع الفرنسي سواء كانوا فرنسيين أم مسلمين ذوى جنسية فرنسية وذلك من خلال مظاهر الاسلاموفوبيا التي أصبحت واضحة للعيان في فرنسا خصوصا الصورة السلبية التي رسمت عن الإسلام وربطه بالإرهاب وبالذات تمركز جماعات داعش في العراق وسوريا، ورفعها لشعارات الإسلام.

يتضاعف القلق الفرنسي أكثر لان ما يقارب نصف الأوروبيين الذين يقاثلون إلى جانب داعش حوالي 47 بالمائة هم من الفرنسيين، ويضيف تقرير لجنة التحقيق، إلى أن مصالح المديرية المركزية للأمن الداخلي الفرنسي (DSGI) تتابع حاليا - أفريل 2015 - 3000 شخص مشتبه في تورطهم ضمن الجماعات السورية المقاتلة، وهو تصاعد للعدد بنسبة 24 بالمائة مقارنة بشهر نوفمبر 2014. (صايح، 2017م، ص 713). فكل هاته العوامل تترك أثرا على الأمن المجتمعي ليس فقط في جانب اللغة، والدين أو العرق وإنما الشعور بالتهديد حتى في قيم الجمهورية الفرنسية كالديمقراطية والحرية وغيرها.

#### ب- تداعيات الإرهاب على الأمن الديمقراطي الفرنسي

ففي الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والتي دخلت حيز التنفيذ في 1953 وردت إشارة إلى أن العدل والسلام يحميها الالتزام بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ثم جاءت قمة فيينا في 1993 لتوصي بتبني "الأمن الديمقراطي" في كل أوروبا لان الديمقراطية هي الوسيلة لتحقيق الأمن بمعناه الواسع وليس فقط العسكري وذلك بقبول التنوع وتحمل الاختلاف في الرأي والحد من استعمال القوة. (<https://bit.ly/2s3Nwzf>)

تمثل الأعمال الإرهابية تحدى لاجتماع ديمقراطي، مثل المجتمع الفرنسي حيث تشكل استفزازا له وحتى نفى صريح وعادى للقيم المؤسسة عليه بالإضافة إلى التشكيك في فكرة العنف المشروع. في تقليد موروث لتوماس هوبز Thomas Hobbes في ليفيathan Léviathan وماكس وبر Max Weber في الاقتصاد والمجتمع للدولة، الهجمات تشكل أفعال لحرب مرتكبة من قبل مجموعة غير دواتية أين تطالب بهياكل دواتية. كالدولة الإسلامية التي تعرف نقاشا دوليا حولها (<https://bit.ly/2s1MhO0>)، (p3).

وبما أن وجود الأمن الديمقراطي يضمن للمواطن الفرنسي الحرية التي تعتبر ركيزة أساسية للدولة من القيم الأساسية للدولة للجمهورية الفرنسية، فالإرهاب ينتهك حرية المواطن الفرنسي فبانتشار الأحداث الإرهابية وتسلسل الإرهابيين إلى الأماكن العامة وإلى الساحات العمومية، أصبحت حرية التنقل وحرية العيش مهددة سواء من قبل الإرهابيين الذين يهددون سلامة المواطنين الفرنسيين أم مقيدة من فرض حالة الطوارئ التي عرفتها فرنسا عقب الأحداث الإرهابية والتي أقرتها بغرض حماية امن المواطن الفرنسي، ولكن ليس فقط للمواطن الفرنسي بل حتى لزوار فرنسا من السياح الأجانب حيث يؤثر الإرهاب على قطاع السياحة في فرنسا.

#### ج- تداعيات الإرهاب على الأمن الاقتصادي الفرنسي

ليس من الهين إعطاء معنى دقيق لمصطلح انعدام الأمن الاقتصادي، لأسباب من بينها كونه يعتمد في غالب الأحيان على مقارنات مع تجارب وممارسات ماضية يُجنح بميل إلى النظر إليها بصورة ايجابية، ولأن الأمن أيضا ينطوي على عنصر ذاتي أو نفسي كبير، مرتبط بأحاسيس القلق والأمان التي تستند بالأساس إلى الظروف الشخصية. على أن انعدام الأمن الاقتصادي، بوجه عام، ينشأ من تعرض المجتمعات المحلية والبلدان والأفراد لأحداث غير ملائمة وعجزهم عن مواجهة العواقب الباهظة لتلك الأحداث والتعافي منها. (دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم 2008: التغلب على انعدام الأمن الاقتصادي استعراض عام، 2008، ص 3). كما يعرف الأمن الاقتصادي على انه عبارة عن التدابير والحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل، والمسكن والملبس، والعلاج خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية، أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهذه التدابير الاقتصادية هي التي تصب في النهاية في خلق "الأمان الاقتصادي للناس" الذي ينطوي على بعد نفسي للإنسان فضلا عن البعد المادي الذي يوفره الأمن الاقتصادي. (مصنوعة، ص 71).

يعتبر القطاع السياحي الفرنسي من أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفرنسي ويعتبر هذا القطاع من الأعمدة الأساسية للاقتصاد، كما تعد فرنسا الأولى على مستوى العالم من حيث عدد الزوار، إذ يبلغ عددهم ما يقارب 83 مليون سائح اجنبي سنويا في الوقت الذي تشكل السياحة نحو 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي. ووفقا لأرقام البنك الدولي، فان فرنسا هي ثاني اكبر اقتصاد في منطقة اليورو وسادس اكبر اقتصاد في العالم، ويشكل ناتجها الإجمالي 15.3 في المئة من إجمالي ناتج الاتحاد الأوروبي، وتساهم ب 16.27 في المئة من الموازنة التشغيلية للاتحاد الأوروبي. (<https://bit.ly/2s7Lydu>) ولوعدنا إلى فرنسا لوجدنا أن الاقتصاد الفرنسي هو المتأثر الأكبر من هذه الهجمات، فرنسا التي تعتمد على السياحة بشكل كبير في اقتصادها فهي الوجهة الأولى في العالم من حيث السياحة لعدة أسباب، أهمها البعد التاريخي لمدها وخصوصا باريس وموقعها الجغرافي في قلب القارة الأوروبية والذي يشكل مسافة غير بعيدة لمعظم سائحي العالم للوصول إليها من دون عناء إضافة إلى معالمها الشهيرة كبرج ايفيل واللوفر وغيرها من الأيقونات الفريدة في العالم، إن أول قطاع سوف

يتأثر في فرنسا هو قطاع السياحة وهذا سيؤدي بالتأكيد إلى انخفاض أسعار أسهم الشركات السياحية والفندقية وشركات الطيران والنقل وكل ماله علاقة بالسياحة، فبرغم استمرار توجه نظر السائح إلى باريس لكن ما حدث سيجعل الكثير ممن يخطط لقضاء فترة أعياد الميلاد في باريس أمرا مستبعدا وسيعزف الكثير عن السفر إلى فرنسا. (<https://bit.ly/2LoXJLR>).

وبعد اعتداء نيس الذي أوقع 84 قتيلًا كثير منهم أجانب، تراجع عدد السياح القادمون عن طريق الجوبنسية 8.8% بين 15 و20 تموز، بحسب شركة "فوروارد كيز" التي ترصد حركة الطيران في العالم يوميا. كما أن الحجوزات على خطوط الطيران المتوجهة إلى فرنسا تراجعت بنسبة 20%. ويقول نائب رئيس ابرز نقابة للفنادق "اومي" هرفيه بيكام أن اعتداء نيس أدى إلى انخفاض الحجوزات في فنادق المدينة ومنطقتها بين 5 و10% حتى 22 تموز. (<https://bit.ly/2Llo2lQ>). أما عن نسبة الإشغالات الفندقية، فتراجع عدد النزلاء الأجانب بنسبة 8.8%. فيما انخفض عدد السياح اليابانيين بنسبة 41% أي بما يعادل فقدان 225 ألف سائح ياباني، بينما تراجعت نسبة الصينيين في باريس و"ايل دوفرانس" بواقع 21.5%، أي ما يعادل 2688 ألف زائر. (<https://bit.ly/2KSMiem>)

وعلى الرغم من كل هاته التأثيرات التي مست الجوانب الأمنية لفرنسا، إلا أن فرنسا وكغيرها من الدول التي تعرضت إلى تهديد الإرهاب قد كثفت الجهود من جميع النواحي لمكافحة الإرهاب.

## 2: جهود الدولة الفرنسية في مكافحة الإرهاب

### أ- مكافحة الإرهاب على المستوى الداخلي

منذ عام 2012، اعتمد البرلمان ستة قوانين هيكلية لسياسة مكافحة الإرهاب، وآخرها في مرحلته النهائية. وهما يتمثلان في قانونان لمكافحة الإرهاب (21 ديسمبر 2012 و13 نوفمبر 2014)، وقانون البرمجة العسكرية في 18 ديسمبر 2013، وهما قانونان متعلقان بتقنيات المعلوماتية (24 جويلية و30 نوفمبر 2015). ومشروع قانون لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وتمويلها (ربيع 2016). (<https://bit.ly/2j4FbV>) ، p15.

كما أن قانون المتعلق بحالة الطوارئ الذي أطلق عقب أحداث 13 نوفمبر 2015 التي وضعت نظاما قانونيا صارما مع تاطير الانتهاكات المحتملة للحريات، تمديد حالة الطوارئ بعد اثني عشر يوما، لا يسمح به إلا بموجب القانون؛ الجمعية العامة ومجلس الشيوخ على علم ودون تأخير عن التدابير المتخذة من قبل الحكومة خلال حالة الطوارئ. (، <https://bit.ly/2GHeRc4> Boumediene، 2015، p7، وأعلنت الدولة الفرنسية حالة الطوارئ وإعادة فرض السيطرة على الحدود،) رغم أن الرئيس قال في البداية إن الحدود كانت مغلقة تماما) وتم نصح المواطنين بعدم مغادرة منازلهم من أجل سلامتهم. (El Benni <https://bit.ly/2s0ykjv>، Tanase، 2017، p 189).

القانون المؤرخ في 3 حزيران/ يونيو 2016 الذي يشدد مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وتمويلها، ويحسن فعالية الإجراءات الجنائية وضماناتها مما يتيح تعزيز التدابير لاقتفاء أثر المعاملات المالية. وقد أحدث هذا القانون من جهة أخرى جريمة الاتجار بالمتلكات الثقافية التي لم تكن موجودة من قبل. استخدام آلية وطنية لتجميد الأصول الإرهابية في حق عدد من المقاتلين الجهاديين الفرنسيين. نداء لتوخي

اليقظة المالية صدر على موقع الإنترنت لوزارة المالية والحسابات العامة، بحث الجهات الاقتصادية والمالية الفرنسية الفاعلة على توكي اليقظة إزاء بعض المؤسسات المالية السورية والعراقية، وبعض المعاملات. (<https://bit.ly/2J7aNqY>)

نص مشروع مكافحة الإرهاب الفرنسي على منع مغادرة فئات وأعمار معينة الأراضى الفرنسية، للحوول دون توجه شباب إلى المشاركة في القتال خارج فرنسا، إذ اقر التواب الفرنسيون فرض منع إداري للخروج من الأراضى الفرنسية، بهدف منع مغادرة المرشحين للجهاد إلى العراق وسورية، وهو احد الإجراءات الرئيسية في مشروع قانون مكافحة الإرهاب يستمر هذا المنع ستة شهور قابلة للتجديد سنتين، ويجرى خلال تطبيقه سحب جواز السفر وبطاقة الهوية من الشخص المعنى على أن يحصل على إيصال يوازي بطاقة هوية. (الزبيدي، 2017، ص ص 148، 149).

في سبتمبر 2016، تم فتح أول "مركز لإزالة التطرف" المسى مركز إعادة الإدماج والمواطنة. وللإشراف على أنشطة مكافحة التطرف، تم وضع هيكل جديد، وهو هيئة الأركان العامة للعمليات لمنع الإرهاب (EMOPT)، والتي تراقب الأفراد المبلغ عنهم للتطرف وتنسق أنشطة الدولة التي تعمل على هذه المسألة (<https://bit.ly/2s8hUvC>) كما أقرت فرنسا بعد جدل كبير في أكتوبر 2017 قانونا جديدا لتعزيز الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب .

ويسمح القانون الجديد بتعزيز صلاحيات السلطة الإدارية والشرطة لتحديد إقامة أشخاص يمثلون خطرا محتملا، والتحقق من الهويات قرب الحدود دون موافقة قضائية، كما يمنحها صلاحيات جديدة دائمة في مجال المداهمات أو إغلاق دور عبادة. ويتضمن بعض إجراءات حالة الطوارئ التي فرضت بعد هجمات باريس 2015، وكان يفترض أن تكون حالة الطوارئ -التي تمنح السلطات صلاحيات استثنائية- مؤقتة لكن تم تمديدها ست مرات بسبب هجمات أو تهديدات. (<https://bit.ly/2s8Xv2F>) إلا أن فرنسا قد وسعت دائرة المكافحة والمواجهة سواء على الصعيد الأوروبي وعلى الميدان العسكري للقضاء على الإرهاب.

#### ب- مكافحة الإرهاب على المستوى الخارجي

لطالما كانت فرنسا عضوا فعالا ونشطا في مجال مكافحة الإرهاب خارج محيطها الاقليمي، فإذا اتجهنا إلى الضفة الجنوبية للمتوسط مما يعنى حوار 5+5 فقضية الإرهاب كانت ولا تزال دائما من أولويات المباحثات على طاولة اللقاءات على غرار قضايا الهجرة الغير الشرعية والجريمة المنظمة... على اعتبار أن مصدر الإرهاب وأفكاره والتطرف تأتي من جنوب المتوسط تتعدى إلى دول الساحل الأفريقي، ولهذا كانت فرنسا السباقة في التدخل العسكري في مالي لمكافحة الإرهاب سنة 2013، ثم اتجهت في فرنسا إلى دول الشرق الأوسط وشاركت عسكريا في التحالف الدولي ضد داعش في العراق وسوريا.

المشاركة في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم "داعش" من خلال مساعدة المقاتلين العراقيين في محاربتهم تنظيم داعش بالغازات الجوية وتوفير التجهيزات العسكرية والتدريب، فضلا عن محاربة تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى سورية والعراق بالتدخل العسكري في العراق في إطار التحالف الدولي، ومساندة الجيش العراقي والقوات الكردية (البشمركة) في الحرب ضد التنظيم الإرهابي، ومنع انتفاع تنظيم "داعش" بموارده المالية، ومساعدة اللاجئين والنازحين بسبب "داعش"، ولاسيما على الصعيد الانساني، والتنسيق مع الشركاء كلهم من اجل التعريف بالوجه الحقيقي لطبيعة تنظيم "داعش". (الزبيدي، 2017، ص 169).

كما انه وبعد الأحداث الإرهابية في فرنسا سنة 2015، انتشرت عدوى الإرهاب في إقليم أوروبا، في جويلية 2016 في مدينة انسياخ... في 19 ديسمبر 2016 دهس شاحنة حشدا من الناس في برلين... حيث عرفت بلجيكا جويلية 2017 هجوم ارهابي أيضا.... وانفجار صغير في محطة بروكسل، حادث كاتالونيا باسبانيا في صيف 2017 وقد كان قبل هذا هجوم وقع في مانشستر في ماي 2017 في بريطانيا كل هاته الأحداث وضعت الدول الأوروبية أمام تحد كبير بين التعاون والتنسيق لمكافحة الإرهاب أو بين الانفراد في معالجة الأزمة.

كانت إحدى هذه المبادرات السياسية هي استنفاد شرط المساعدة المتبادلة من قبل فرنسا في نوفمبر 2015 بعد الهجمات الإرهابية على باريس. من خلال تعبئة العديد من الدول الأوروبية، المملكة المتحدة عن طريق ضربات جوية في سوريا. وعن طريق مساهمة ألمانيا بالمواد والأشخاص أما بلجيكا بإرسال وحدات إلى الساحل أو السويد من خلال توفير وسائل النقل الجوية، حيث اثبتوا أن الاتحاد الأوروبي هو نظام للأمن جماعي... (Delors, Lamy et d'autres, 2016, p 3. <https://bit.ly/2s6fGWt>). أطلق وزراء الداخلية وعدل دول الاتحاد الأوروبي رسميا عام 2016، مركزا أوروبا لمكافحة الإرهاب داخل مكتب الشرطة الأوروبية "يوربول" في لاهاي، ومن مهام المركز تقاسم المعلومات الاستخباراتية بين دول الاتحاد، وسد الثغرات الرئيسية في مجال مكافحة الإرهاب على المستوى الأوروبي، وهي ضعف تبادل المعلومات بين الدول التي لا تتبادل الثقة الكافية للتعاون في المجال الاستخباراتي. ويوفر المركز ما بين 40 إلى 50 خبيرا في مجال مكافحة الإرهاب، والتعامل في تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتتبع المقاتلين الأجانب وتعقب أعضاء التنظيمات الإرهابية، ومصادر التمويل غير القانوني، إلى جانب مساعدة دول الاتحاد الأوروبي في التحقيقات المتعلقة بمكافحة الإرهاب. (<https://bit.ly/2s9kp9R>).

في السياق ذاته، المتعلق بإجراءات مواجهة الإرهاب وحركة الجهاديين المتطرفين، عاد فالس إلى الحديث عن ضرورة اعتماد الاتحاد الأوروبي نصا في شأن نظام سجل أسماء المسافرين (PNR) الذي يوفر بموجبه استخدام بيانات المسافرين لمنع الأعمال الإرهابية والجرائم الخطرة الأخرى، وإجراء التحريات في شأنها والملاحقة القانونية للمسافرين الذين لديهم نيات القيام بأعمال إرهابية. (الزبيدي، 2017، ص145). ويوضح الإجراء " أن البيانات التي يوفرها PNR، لا يمكن الرجوع إليها إلا في عمليات التحقيق، والوقاية والكشف عن جرائم الإرهاب والجرائم الخطيرة، فضلا عن التحقيقات والملاحقات القضائية في هذا المجال ". وسيفرض هذا التوجه الجديد، على شركات الطيران، تزويد السلطات الأمنية في المطارات الأوروبية ببيانات المسافرين من وإلى كامل الاتحاد، وليس فقط للدول التي تشملها اتفاقية شنجن. (<https://bit.ly/2x8BUgn>) فكل هاته الإجراءات والاستراتيجيات والقوانين والجهود التي قامت بها فرنسا تكون لها انعكاسات على فعاليتها في تحقيق الأمن من عدمه أو القضاء على الإرهاب من عدمه.

### 3: تقييم المقاربة الفرنسية في مكافحة الإرهاب

خلصت لجنة فرنسية للتحقيق في هجمات باريس في 5 يوليو/تموز إلى أن حالة الطوارئ كان لها "تأثير محدود" على تحسين الأمن. وصفت اللجنة فشل كبير في تحليل المعلومات الاستخباراتية التي يمكن أن تساعد على منع الهجمات. أعربت "لجنة الأمم المتحدة المناهضة التعذيب" في استعراض مايو/أيار لفرنسا، عن قلقها إزاء الاستخدام المفرط للقوة من قبل الشرطة عند إجراء عمليات تفتيش المنازل في سياق حالة الطوارئ،

وكذلك أثناء المظاهرات (<https://bit.ly/2AFqgKs>) كما أن فرنسا شهدت العديد من الأحداث الإرهابية بعد إقرار حالة الطوارئ في فرنسا وكان أشدها قتلا في نيس سنة 2016.

وخلال عام 2017، وقع أكثر من حادث إرهابي بفرنسا، من بينها هجوم متحف اللوفر الذي وقع في 3 فبراير (شباط)، عندما هجم رجل مصري يحمل سكيناً على جنود فرنسيين على بوابة متحف اللوفر، وقد حاول المهاجم أولاً دخول المتحف بحقيبتين، مما أثار شكوك الحرس الذين طلبوا تفتيشهما، إلا أن المهاجم هجم على الجنود بسكين، فقام أحد الجنود بإطلاق 5 رصاصات على المهاجم الذي سقط مصاباً، وتم القبض عليه وإرساله إلى المستشفى. وفي 20 أبريل (نيسان)، شهد شارع الشانزلزيه عملية إطلاق نار أسفرت عن مقتل شرطي، وإصابة اثنين آخرين، وسائحة كان موجودة في المكان خلال الحادث. وقد شهد شارع الشانزلزيه هجوماً آخر في 19 يونيو (حزيران)، حيث قام رجل تونسي بصدم حافلة للشرطة، ولقي مصرعه إثر العملية. (<https://bit.ly/2IZZh0r>). يعتبر كل هجوم فشلًا للسلطة التي عجزت عن حماية مواطنيها، وردا على ذلك، تزيد السلطات من صلاحيات رجال الشرطة والحد من السيطرة على القضاة، مثلما حدث خلال حالة الطوارئ في فرنسا. في الحقيقة، أن حالة الخوف التي تستقر في الدولة، يمكن أن تعزز شرعيتها، خاصة عندما تخلق حالة من "الاتحاد بين الأحياء، تضامنا مع الضحايا" أو "اتحاد الحضارة، ضد الفوضى والهجمية". (<https://bit.ly/2x6o8ux>)

فبإزاء الضغوط العسكرية المتزايدة التي يضعها التحالف الدولي على "داعش" في الميدان اتجه مخطوطو التنظيم إلى تخصيص موارد أكثر للقتال في الخارج من خلال دعوة أنصاره لتولى ذلك بأنفسهم. وبعد بدء غارات التحالف الغربي على "داعش" في خريف 2014، طلب المتحدث باسم التنظيم واليد اليميني للبيغادي، العدناني، من المسلمين في الغرب قتل مواطنيهم، قال: "إذا كان بوسعكم قتل كافر أمريكي أو أوروبي - أو فرنسي حاقق قدر خصوصاً - أو استرالي أو كندي، اتكلوا إذا على الله واقتلوه بكل وسيلة متاحة ومهما تكن" ( جرجس، 2016، ص208). وبالتالي فمشاركة فرنسا في التحالف الدولي لن تمنح فكرة أن تكون أوروبا وفرنسا مستهدفة من قبل الإرهاب.

يضع خبراء مكافحة الإرهاب في فرنسا أسوأ السيناريوهات للاستعداد لمكافحة ما يسمونهم "بالذئاب المعزولة"، من بين هذه السيناريوهات هجوم كومندوس ارهابي، مدجج بالأسلحة ضد مركز تجاري في العاصمة باريس، وفق نموذج الهجوم الذي قاده الكومندو الارهابي ضد المركز التجاري في واست غايت westgate بنيروبي، حيث دام محاصرتهم لمدة أربع أيام خلف مقتل 68 شخصا. ( صايح، 2017، ص 714). برز القصور الأمني في كون غالبية الضالعين في العمليات الإرهابية كانوا معروفين من الأجهزة المختصة التي كانت تراقبهم في فترات معينة ثم خرجوا من مرماها. ولذا، فإن باريس سعت، إلى جانب التشريعات والإجراءات الداخلية، إلى الدفع باتجاه توثيق التعاون مع الأجهزة الأوروبية كما نجحت في الحصول على قبول أوروبي لإقامة ما يسمى بالإنجليزية PNR، أي قاعدة بيانات الأشخاص الممنوعين من السفر جوا من وإلى أوروبا بحيث تكون هذه القائمة بتصرف جميع السلطات الأوروبية. وكان المشروع «نانما» في أدراج البرلمان الأوروبي بسبب اعتراضات على ما يمكن اعتباره انتقاصا من الحريات الشخصية. (<https://bit.ly/2J5Sr9F>)

تبقى إجراءات مراقبة استخدام الإرهابيين التقنيات الحديثة ومتابعتها عسيرة في أغلبها على الجهات الأمنية، أكان ذلك في فرنسا أم خارجها. فعلى سبيل المثال، يُفضل الإرهابيون استخدام بطاقات "وحدة تعريف

المشترك " الهاتفية التي تستخدم للتشويش، كما يفضلون الأجهزة المشفرة حتى لا تتمكن عناصر أجهزة الأمن من إخراج المعلومات منها في حال وقعت بين أيديها. وهم يتجنبون المحادثات العادية أيضا، في حين لم يتمكن الخبراء حتى الآن من إخراج المعلومات من جهاز أيفون عُثر عليه بعد اعتداءات تشرين الثاني / نوفمبر 2015 في باريس. (الزیدی، 2017، ص146).

خاتمة:

وفي الأخير ومن خلال دراستنا لظاهرة الإرهاب في فرنسا كإشكالية أمنية ، والتي أدخلتها في حالة استنفار امني ووضعتها أمام تحد كبير هو مواجهة الظاهرة الإرهابية داخل فرنسا والتي سارعت إلى اتخاذ العديد من الإجراءات والاستراتيجيات في محاولة للقضاء عليه وتوفير الأمن لمواطنيها واهم ما نرصده من استنتاجات:

- للإرهاب تأثير كبير على المستوى الأمني سواء كان ذلك من خلال انتشار حالات الخوف والذعر في المجتمع الفرنسي وتصاعد ظاهرة الاسلاموفوبيا الذي يهدد استقرار المجتمع الفرنسي إضافة إلى تأثيره على الأمن الاقتصادي في قطاع السياحة والذي يؤثر أيضا على صورة فرنسا على الساحة الدولية، وأمن خلال تأثيره على حرية المواطن وعلى الأمن الديمقراطي لفرنسا خصوصا في التشريعات التي تجد نقاشا حادا حولها من انتهاكات للحريات ولحقوق الإنسان .

- اعتماد فرنسا على التشريعات القانونية هي بمثابة حلول ردعية تلجأ لها العديد من الدول لمكافحة الإرهاب وحصر الإرهابيين. كما أن التدابير المتخذة مثل حالة الطوارئ ذات فعالية محدودة حيث تولد شعور بالطمأنينة لدى المجتمع الفرنسي لكنه يعتبره البعض انتهاك لحرياتهم في دولة الحرية.

- كما أن فرنسا لا تملك الخبرة الكافية في مكافحة الإرهاب على أراضيها ماعدا التدخلات العسكرية في الساحل أو بمشاركتها بالتحالف الدولي ضد داعش، وبالتالي يتعين عليها معالجة أسباب هذه الظاهرة بصفة معمقة للتمكن من القضاء عليها بصفة نهائية.

- كما كشفت ظاهرة الإرهاب في فرنسا عن البعد الأمني الأوروبي، فالإرهاب لا يمس فرنسا فقط بل منتشر في الدول المجاورة لفرنسا أيضا، بالتالي فامن أوروبا مرتبط بأمن فرنسا ومنه يتعين انتهاز مجموعة من السياسات سواء كانت على المستوى الداخلي بمعالجة القضايا الاجتماعية( كالتطرف وقضايا الهجرة والبطالة....) أو على المستوى الأوروبي ( تكتيف التعاون والتنسيق الأمني بين دول الاتحاد الأوروبي )، وعلى المستوى الدولي (تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب).

## قائمة المراجع

### 1- اللغة العربية

1. الزیدی وليد كاصد، (2017)، الاسلاموية المتطرفة في أوروبا - دراسة حالة الجهاديين الفرنسيين في الشرق الأوسط، ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
2. بن العجيبي بن عيسى محسن (2011)، الأمن والتنمية، ط1، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
3. جرجس فواز،(2016)، داعش إلى أين ؟ جهاد يوما بعد القاعدة، شيا محمد، ط1، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
4. السنوسي تريا، (2016)، الإعلام الجديد: وعاء لترويج الاسلاموفوبيا، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، العدد الأول، الجزء الأول، القاهرة، المعهد الدولي للإعلام بالشروق.

5. سعداوي عمر، (2015)، البناءات الابستمولوجية والانطولوجية للمقاربات الاقتصادية في الأمن، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 2، مركز جيل للبحث العلمي.
6. صايح مصطفى، (2017)، التحديات الأمنية والاستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 05، المجلد 02.
7. مصنوعة احمد، 2016، الأمن الاقتصادي العربي الواقع والتحديات، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال – العدد 03، المجلد 02.
8. التقرير الثامن لمرصد منظمة التعاون الاسلامي بشأن ظاهرة الاسلاموفوبيا مايو2014-2015 (2015) ، المقدم إلى الدورة الثانية والاربعين لمجلس وزراء الخارجية، الكويت.
9. دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم 2008: التغلب على انعدام الأمن الاقتصادي استعراض عام(2008)، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك.
10. كواشي عتيقة، ( 2017)، آليات إدارة المعضلة الأمنية المجتمعية في منطقة الساحل الافريقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1.

## 2- اللغة الأجنبية

11. Jacques Delors. Pascal Lamy. et d'autres (1 mars 2016). la sécurité de l'UE: une urgence politique ، tribune. Notre Europe institut Jacques Delors.  
<https://bit.ly/2s6fGWtVu:12/04/2018>.
12. Ammar El Benni.Tiberiu Tanase. ( 6-5 june2017) ، Terrorism – causes effects and solutions – ISIS case study. Terrorist organization that could destabilize European security – Islamic State.international conference RCIC 17. Redefining Community in intercultural Context. Bari.  
<https://bit.ly/2s0ykjy vu:15/04/2018>
13. plan d'action contre la radicalisation et le terrorisme. (9 mai 2016) dossier de presse.  
<https://bit.ly/2J4JFbV vu 20/04/2018>
14. Malik Boumediene.(18 juin 2015).l'émergence d'un droit du terrorisme: les libertés publiques sous tension?. la place des libertés face a la lutte contre le terrorisme.tables rondes organisées par le CREDOF. vu: 15/04/2018.  
<https://bit.ly/2GHeRc4>

## 3- مواقع الانترنت

- 1- خمسة تغيرات في فرنسا منذ هجمات شارلي أبدو، ( 2016/01/07) تم زيارة الموقع يوم: 2018-03-25.  
<https://bit.ly/2khO65b>
2. معين صباح، تأثير هجمات باريس الإرهابية على الاقتصاد الفرنسي، ( 21 نوفمبر 2015 ) 18:58، تم زيارة الموقع يوم: 2018-03-26.  
<https://bit.ly/2LoXJLR>
3. السياحة الفرنسية إلى تراجع والسبب الخوف من الإرهاب، (31-07-2016) تم زيارة الموقع يوم: 2018-03-26.  
<https://bit.ly/2Llo2lQ>

## "الأحداث الإرهابية في فرنسا: بين الإرباك الأمني وسبل مكافحة الإرهاب"

ط.د/ نسرين قرابسي

4. باريس تخسر 1,5 مليون سائح عام 2016 بسبب الخوف من الإرهاب، ( 2017/02/21 23:50)، تم زيارة الموقع: 26-2018-03.

<https://bit.ly/2KSMiem>

5. ما الذي تقوم به فرنسا لمحاربة تنظيم داعش ماليًا؟. تم زيارة الموقع يوم: 2018/04/12.

<https://bit.ly/2J7aNqY>

6. فرنسا تقر قانون مكافحة الإرهاب المثير للجدل، ( 2017/10/19)، تم زيارة الموقع يوم: 26-2018-03.

<https://bit.ly/2s8Xv2F>

7. تعزيز دور وكالة "اليوروبول" لمكافحة الإرهاب، ( 2 سبتمبر 2017): تم زيارة الموقع يوم: 2018/05/08.

<https://bit.ly/2s9kp9R>

8. فرنسا 2015.. عام الإرهاب، أبونجم ميشال، (01 يناير 2016)، تم زيارة الموقع يوم: 22-2018-03.

<https://bit.ly/2J5Sr9F>

9. المجلس الأوروبي يعتمد استخدام وتبادل سجل بيانات المسافرين، (21 أبريل 2016) 14:59، تم زيارة الموقع يوم: 24-2018-03.

<https://bit.ly/2x8BUgn>

10. الاتحاد الأوروبي، أحداث عام 2016، تم زيارة الموقع يوم: 2018/04/27.

<https://bit.ly/2AFqgKs>

11. أبرز الهجمات الإرهابية والمسلحة في فرنسا خلال عامين، (23 مارس 2018)، تم زيارة الموقع يوم: 23/04/2018.

<https://bit.ly/2lZZh0r>

12. هاسداي أنطوان، الحرية مقابل الديمقراطية.. كيف تؤثر "مكافحة الإرهاب" على ديمقراطيات العالم؟، ترجمة نون سبوت (12 يناير 2017)، تم زيارة الموقع يوم: 2018/05/10.

<https://bit.ly/2x6o8ux>

13. متى موريس، "الإرهاب" يدخل سياحة فرنسا إلى غرفة "الإنعاش"، (8 آب 2016)، 18:07، تم زيارة الموقع يوم: 2018/05/10.

<https://bit.ly/2s7Lydu>

14. عرفات إبراهيم، (30 جانفي 2017)، الأمن الديمقراطي.. المصطلحات الهاربة والمصطلحات المتسربة، تم زيارة الموقع يوم: 2018/05/10.

<https://bit.ly/2s3NwFz>

15. La carte des attaques terroristes en France depuis janvier 2015

<https://bit.ly/2km2tWa> (15/07/2016)، 18:55 vu: 20/04/2018.

16. Mazet Philippe، la société française face aux défis du terrorisme

<https://bit.ly/2s1MhO0> vu: 20/04/2018.

17. Ragazzi Francesco، l'évolution de la politique anti – terroriste en France depuis les attentats de 2015:

anticipation et mise au pas du corps social، (04/2017). Vu: 16/04/2018.

<https://bit.ly/2s8hUVc>